

أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر والممارسة مقاربة ميدانية

١ . زرقين زهرة

جامعة

إن المتتبع للحقل السياسي والسوسيولوجي في الجزائر يدرك مدى الحضور المكثف لمفهوم الديمقراطية . من خلال الخطب السياسية ، الإعلام المكتوب والمرئي ، الكتب .. ويندهش من الاستهلاك المجاني والفضيع لهذا المفهوم ، والذي أثر سلبا على حقلها الدلالي ، فاكثف مفهوم الديمقراطية ضبابية ومطاطية ، ولم تقف ضبابية مفهوم الديمقراطية عند هذا الحد ، بل تكاد تكون دلالة الديمقراطية في الخطاب السياسي النخبوي لا علاقة لها بدلالة المفهوم نفسه عند المواطن الجزائري ، وهذا يعني بضرورة الحال أن الخطابات السياسية ستستمر مفاهيمًا للديمقراطية بعيدا عن الدلالة التي يطمح إليها المواطن ، هذه الإشكالية التي نحاول طرحها في هذا المقال .

Ceux qui étudient le domaine de la politique et sociologique en Algérie, au courant de la présence massive de la notion de la démocratie - à travers les discours politiques, la presse écrite et vidéo, livres ... et surpris par la consommation d'espace libre et terrible de ce concept, qui a eu un impact négatif sur son domaine de sémantique, où il est devenu le concept de démocratie Misty et une gomme, et ne se notion floue de la démocratie, à ce stade serait presque un signe de démocratie dans l'élite discours politique n'ont rien à faire en termes de concept même quand un citoyen algérien, et cela signifie la nécessité pour le cas où le rendement des discours politiques des concepts de démocratie loin de la signification qui aspirent à le citoyen , ce problème que nous essayons de mettre en avant dans cet article

الديمقراطية مفهوم معياري، لا يكف عن التقدم، لأنه ينطوي على قدرة فائقة على إعادة التشكل، ومرونة في استيعاب تعاريف جديدة، كونه يعد آلية ونظرية ووسيلة إنجاز، لذلك يقتضي مفهوم الديمقراطية أن يتطور باستمرار دون تراجع، وكل إخفاق يحصل لها على مستوى التطبيق هو إخفاق لإطارها الاجتماعي قبل السياسي، فعندما تسوء أحوال العمال والموظفين، وتزداد نسبة الأمية الأبجدية والتعليمية، وتندم وسائل الصحة والوقاية والعلاج، وتندثر حالة البيئة سوف تتراجع الديمقراطية لأنها معيار التقدم والتخلف داخل المجتمع والدولة .

إن الأزمة التي عصفت بالجزائر منذ سنوات هي الجزء الظاهر من البناء الفاسد برمته الذي افقر للإسمت المسلح بثقافة الديمقراطية والقناعة الحضارية لنظرية تداول السلطة، وبسبب ذلك عبرت الأزمة بعنف عن وجود علاقة توتر بين المشروع الديمقراطي وبنية المجتمع، خاصة أن الديمقراطية كآلية إنجاز لا تكتفي بذاتها وإنما تحتاج إلى قدرات فعالة في وجدان الأمة والمجتمع، وإلى قوى إيجابية تعزز طريق السليم لزيادة التنمية والتقدم، وعليه "الإخفاق الديمقراطي يرتبط بالجواهر وبالأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة"¹.

إن الحديث عن الديمقراطية نظرية وممارسة لا يملك أن يغفل النظر عن الأحوال المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن في البلد موضوع الحديث والدراسة، لذلك تجد الباحث دائم الانشغال والتساؤل عن الدلالات والمعاني التي تكتسبها عقلية المواطن الجزائري حول مفهوم الديمقراطية، وهو ينتمي إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكثيرا ما تتبادر إلى أسماعه هذه الكلمة فهل يعني معناها ؟ ألدیه ثقافة ديمقراطية أو شعور ديمقراطي يؤهلونه لاستيعاب الخطب السياسية المنادية بالحرية والواصفة لممارستها بالديمقراطية ؟ بل حري بنا الإجابة عن هذه التساؤلات في مرحلتها الأولية البسيطة حول ما تعنيه الديمقراطية للمواطن قبل الحديث عن مشاركته في الفعل السياسي أو عديمها ؟.

ولما كان هدف الباحث من هذا البحث ضبط الحقول الدلالية لمفهوم الديمقراطية عند عينة من المواطنين الجزائريين وبماذا يعبرون عنها، لنقف في النهاية عند مقارنة المعطيات المحصلة من البحث الميداني، مع معطيات الخطاب السياسي، لإيجاد أوجه التلاقح بين الدلالات - المفهوم - النظرية المجردة، وبين ما هو راسخ في الواقع بين شرائح اجتماعية تعيش هذا الواقع الموصوف بالديمقراطي، لتبقى أزمة مفهوم الديمقراطية بين الفكر والممارسة حاضرا كإشكالية سوسيولوجية. فكيف ذلك ؟.

إن الاشتغال على المفاهيم بمسائلها وتفكيكها ومقاربتها من الواقع المعيشي، يعدّ فضاءً من فضاءات عالم الفكر في البحث العلمي الذي يجعل الجامعة في اتصال حثيث مع المجتمع وحركيته، يخلف فضاء للتساؤل والحوار مع فئات اجتماعية مختلفة حول قضايا تتصل مباشرة بالشأن العام، فتخلق نشاطات معرفية قائمة بذاتها تتعدى مجرد استهلاك المفاهيم إلى ضبطها وتحليلها لإعادة تشكيلها وفق أدوات واستراتيجية تمتلك مؤهلات لتغيير علاقتنا بالواقع بقدر ما تتغير علاقتنا بالمفهوم .

سيدرك المتتبع للحقل السياسي والسوسيولوجي مدى الحضور المكثف لمفهوم الديمقراطية من خلال الخطب السياسية، الإعلام المكتوب والمرئي، الكتب .. ويندهش من الاستهلاك المجاني والفضلي لهذا المفهوم، والذي أثر سلبا على حقلها الدلالي، فاكنت مفهوم الديمقراطية ضبابية ومطاطية، ولم تقف ضبابية مفهوم الديمقراطية عند هذا الحد بل تكاد

تكون دلالة الديمقراطية في الخطاب السياسي النخبوي لا علاقة لها بدلالة المفهوم نفسه عند المواطن الجزائري، وهذا يعني بضرورة الحال أن الخطابات السياسية ستثمر مفاهيمًا للديمقراطية بعيدة عن الدلالة التي يطمح إليها المواطن، وهو ما يطرح إشكالية أخرى وهي مشروعية الخطاب والواقع السياسي الجزائري، حيث تقصّل بينهما فراغات كبيرة ومساحات شاسعة، حتى يظن الباحث أن الخطاب السياسي الجزائري ليس له واقع، والواقع الجزائري ليس له خطاب².

1. الديمقراطية كمفهوم نظري :

1. 2. تعريف الديمقراطية :

في عام 1863م ألقى (أبراهام لنكولن) خطابًا تاريخيًا جاء فيه "إن الحكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض"³، هذه الجملة أصبحت أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية في العالم، وهذا التعريف ينطبق على الأصل اليوناني للكلمة، عن أصل كلمة الديمقراطية Democracy ستجده إغريقيًا يتكون من مقطعين، كلمة Demos وتعني الشعب، وكلمة Carates وتعني السلطة والحكم. ومن الأصل اللغوي نصل إلى أن الديمقراطية عند اليونان هي حكم الشعب أو كما يصفها بيري كليس⁴ : "أنها حكم الكثرة بدلًا من القلة".

يرى هيرودوت HERODOTE : "أن الديمقراطية حكم الكثرة التي يكون بيدها سلطات الحكم والإدارة، التي تهدف إلى نظام سياسي تسوده المساواة بين أفراد المجتمع مع تقدير مسؤوليات الحاكم ومعاونيه أمام جمهور المواطنين بوصفهم أصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة ومتابعة حكامهم"⁵.

في منجد اللغة العربية، الديمقراطية هي إحدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه، وقوامها احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم⁶. حيث إن الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مساءلة الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثلهم المنتخبين وتعاونهم⁷.

جاءت الديمقراطية المعاصرة تتويجًا لصراع تاريخي بين الأغلبية الممثلة في الشعب ضد الأقلية الحاكمة المستبدة المتحالفة مع الكنيسة وطبقة النبلاء، حيث جاءت بديلاً للديموقراطية وللبلوتوقراطية وللتيقراطية، حيث عرفت أوروبا ثورات فلسفية وفكرية وبرزت الرأس المالية الليبرالية، وبسبب هذه النشأة اعتبر بعض الباحثين أن الديمقراطية مذهب سياسي غربي، فيما اعتقد آخرون أنها آلية إجرائية⁸، وخلال المسار التطوري لمفهوم الديمقراطية رفض JOSEPH.A.SCHUMPTER التعريف الكلاسيكي الذي ساد خلال القرن

الثامن عشر، والذي مفاده : "أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي نتمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب"⁹، حيث اعتبر JOSEPH.A.SCHUMPTER أنه لا وجود للخير العام الذي يجتمع عليه الجميع على اعتبار أنه سيحمل معاني مختلفة باختلاف الأفراد ذواتهم، وقد اقترح التعريف التالي : "الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس"¹⁰.

هناك تقسيمات عديدة للديمقراطية بحسب الزوايا التي ينظر إليها من خلالها للمفهوم، فالتقسيم حسب الأشكال الدستورية والتنظيمية، نجد الديمقراطية المباشرة والنيابية وشبه النيابية، أما إذا ربطنا بين الديمقراطية وصور تطبيقها في العصر الحديث نجد الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية . أما في بحثنا هذا فالمقصود هي الديمقراطية الليبرالية الغربية المعاصرة التي تسود معظم دول العالم، والتي تطورت في غرب أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين، والتي تعتبر شأنًا إجرائيًا وآلية للحكم والتداول على السلطة وتقوم على :

- التعددية التنظيمية وتداول السلطة سلميا
- احترام رأي الأغلبية في اتخاذ القرار
- المساواة السياسية وتجسيد مفهوم الدولة و القانون
- احترام الدستور و الفصل بين السلطات
- انفصال الدول عن شخص حاكمها.

1- 2. تعريف إجرائي لمفهوم الديمقراطية :

اقتباسا من أداة النموذج المثالي لماكس فيبر، يمكن اختزال الديمقراطية السياسية إجرائيا، في اقتران قيام دولة القانون مع سن واحترام الحقوق الفردية والجماعية، وانتهاج التعددية السياسية، والاحتكام للشعب في اختيار ممثليه والحكام عن طريق الانتخاب، إضافة إلى مبدأ فصل السلطات وتنظيم العلاقات فيما بينها، وإقامة العدل، وإرساء ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..

كما سبق ذكره، سيل من التحولات لا يمكن اختصارها في تعريف جامد¹¹، وإن هذا السبيل مخبر رحب لإبداع المزيد من الأشكال والنظم التي تشرى الديمقراطية وممارساتها . يتبين من تجربة البناء الديمقراطي عبر العالم والأجيال، أي المقومات ذات الطابع السياسي التي سبق ذكرها تأتي في المقام الأول، وتبقى عاجزة لوحدها، إذ يرتبط رسوخها واتساعها بصفاتها مؤسسات وممارسات فعالة بعدد من المقومات والمرتكزات ذات الطابع المدني والاجتماعي،

منها على سبيل الذكر، تمتع الأفراد بحد أدنى من الاستقلال المادي والمعنوي، وانتشار الثقافة والتواصل على الصعيد الجماهيري¹².

أ - استقلال الأفراد ماديا ومعنويا : إن استقلال الأفراد ماديا ومعنويا يتطلب أن يحصلوا على أهلية مجتمعية وثقافية للتعاقد والانتخاب والمحاسبة الديمقراطية، فحتى لا تكون الديمقراطية لعبة نخبوية، وحتى يكون لأغلبية الأفراد والمواطنين دورهم في نظام الحكم، لا بد من التخلص - ولو بشكل محدود - من الاحتياج المادي، والتحرر من هياكل الوصاية العشائرية والزبونية التي تجعلهم مجرد إتباع عديمي القدرة على الفعل السياسي الشخصي في أبسط أشكاله، فكيف بالشخص الذي لا مكانة له في كسب قوته، والمرأة التي لا كلمة لها في زواجها وطلاقها، والشاب الذي لا دور له في اختيار مساره المهني، أن يتحولوا فجائيا - على صعيد الحقل السياسي - إلى مواطنين فاعلين في الحياة الديمقراطية ؟ الواقع يشهد أنه لا سبيل لجلبهم إلا العزوف عن هذا الحقل، أو المشاركة الصورية فيه أو التطرف .

ب - انتشار الثقافة والتواصل الجماهيري : علاوة على ما سبق، فإن الاستقلال المادي والمعنوي للأفراد يتطلب شرطا مؤهلا للفعل الديمقراطي، وهو انتشار تواصل ثقافي شفاف ومتحرر، على المستوى الجماهيري خاصة وأنه للثقافة والتواصل محتويات ذات بعد قيمي، لكن الانحراف الذي يتهدهما هو التضخيم القيمي أو الإيديولوجي للذات . يتجلى ذلك في طغيان الوعظ والتعبئة المذهبية الصرفة، إن لم يكن التزييف والتضليل اللذان يسحبان على أنفسهما غطاء سميكاً من المشروع الغائبي، ذات المرجعيات المحافظة والمتخلفة في العمق، مهما ادعت الخطب المحشوة بهما ورسمت من آمال وأحلام¹³.

إن تلك الخطب مترامية على أطراف الواقع وبعيدة عنه لأنها تميل لإلغاء الذات الواعية الفاعلة أو استلابها وتعويضها بذات عمياء متعصبة، حزبيا أو طائفية أو حلفيا، من هنا وجب تأكيد أن الثقافة بما تحمله من قيم ومعلومات وأخبار وتحقيقات وبرهنة دقيقة لمفاهيم العقلانية معرفة ومحددة لها قابلية للمساءلة والاستقحام والنقد والدحض باستمرار، دون الاستكانة لأي حقائق نهائية ومطلقة .

كلما زادت الثقافة والتواصل الجماهيري بهذه المكونات المتواضعة والنسبية، كلما اتسع هامش الذات الفاعلة سياسيا في مقارنتها وقياسها وقبولها أو رفضها، وبالتالي قدرة كل مواطن في صنع وليس تلقي قراره في الفعل السياسي .

1 - 2 . المقاربات الميدانية لمفهوم الديمقراطية :

من خلال ما سبق كان من المفيد إقامة بحث ميداني لاختبار دلالات المفاهيم واقعيًا، من خلال مقارنة الأغلبية المكونة للشريحة المجتمعية في فهمها لذلك، والبحث على المدلولات من خلال الممارسة والفعل، وليس على مستوى الكلام والخطاب .

2. 1 - العينة والميدان : طرحنا أربعة أسئلة على عينة عرضية من المواطنين في ثلاث مدن؛ سطيف، باتنة، قسنطينة . وهو الفضاء الذي يتحرك فيه الباحث، حيث من خلال الاستجواب الذي اتخذ شكل سبر للآراء، والذي استغرق قرابة ثلاثة أشهر ابتداء من 2010/02/05 حيث اكتفينا بإجابات 450 مفردة عرضية من مختلف الأعمار وكلا الجنسين، مثلت عدة شرائح اجتماعية حسب أماكن الاستجواب : مقهى الانترنت، الجامعة، مراكز البريد، المكتبة، المسجد، بمساعدة ستة من طلبة الماجستير الذين استعان بهم الباحث، حيث يتم التقرب من المبحوث وشرح الغاية من التكلم معه، ثم معرفة سنه ومستواه العلمي، ووظيفته، بعدها يتم طرح الأسئلة مستعملين أجهزة مسجلة .. وتكون الإجابة عليها حسب الفهم الأولي لضبط الحقول الدلالية لمفهوم الديمقراطية عند أفراد العينة .

كان عدد ذكور العينة 54%، وإناثها 46%، أما من ناحية الفئة العمرية كان الشباب بين 18 إلى 40 سنة يمثلون 69%، 40-60 يمثلون 20%، أكثر من 60 سنة مثلوا 11%. من ناحية المستوى العلمي: جامعي 59%، دون الجامعي 23%، دون مستوى تعليمي 18%. أما الوظيفة 68% بطل أو بدون عمل دائم، 32% موظف أو أعمال حرة .

2. 2 - أسئلة وأجوبة : كانت الأسئلة الأربعة التي طرحت على المبحوثين مستخلصة من خلال بحثنا الطويل حول هذا الموضوع، خاصة من خلال أطروحة الدكتوراه، والتي بدت لنا مهمة وجوهرية ومنهجية في آن، وجاءت كما يلي :

- ما هي الديمقراطية ؟

- هل تؤمن بالديمقراطية ؟

- هل الديمقراطية ممارسة في الجزائر ؟

- هل الأحزاب السياسية الجزائرية تمارس الديمقراطية في التسيير والتعامل مع منخرطها ؟

أما الإجابة على السؤال الأول، فقد بينت النتائج بروز فئتين؛ الأولى بنسبة 28% والتي رفضت الإجابة أو امتنعت بسبب أن الديمقراطية مفهوم غربي له علاقة بالاستعمار، أما الفئة الثانية فكانت موزعة كالتالي 12% لا أعرف الديمقراطية، 31% هي الحصول على شغل، 29% هي ضمان "الحبزة" أي لقمة العيش .

أما السؤال الثاني، كانت الإجابات كالتالي؛ 44% تعتقد أن الديمقراطية غير موجودة معللة ذلك بفلاس العدالة وقطاع التعليم والشغل .. أما 32% تعتبر الديمقراطية هي يوم

الحساب عند الله 21%، الديمقراطية هي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، 11% كانت في انتخابات التسعينيات ..

أما السؤال الثالث، فأجاب 45% بوجود الديمقراطية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، 30% لا وجود للديمقراطية مادام الشعب يعاني الفقر والبطالة والحقرة .. 12% تعتبر أن لا وجود للديمقراطية لأن النظام علماني .. 13% امتنعوا عن الإجابة .

كانت إجابات السؤال الرابع متقسمة؛ حيث اعتبر 40% من المبحوثين أن لا وجود لممارسة الديمقراطية في الأحزاب، 38% صرحوا بعدم وجود الديمقراطية ولا الأحزاب، 10% يمكن أن تكون أحزاب ديمقراطية لو كان هناك نظام إسلامي، 12% لم يجيبوا لعدم الفهم .

نتائج البحث / محاولة للفهم :

إن مقارنة النتائج المحصل عليها . رغم غرابتها . لا تفاجئ الباحث المشتغل على هذا الموضوع، خاصة فيما يخص الدلالات السوسولوجية للمفاهيم، وبشكل أخص السياسية منها، إضافة إلى أن المشهد السياسي الجزائري لا يتداول الديمقراطية بوصفها مفهوما مفتوحا، بل بصفتها مفهوما مطلقا للدلالات والخيارات وقراءة الأحداث، بعيدا عن التحقيق الميداني واستثماره في الممارسة السياسية، حيث إن المفهوم الذي يستثمر بالصفة المطلقة مقطعا عن الزمان والمكان، يفقد قدرته على التجرد والمصادقية ويتجمد مع الزمن .

إن أهم ما نستنتجه من هذا البحث، هو تنبيه الفاعلين السياسيين لإعادة النظر في جل المفاهيم التي يستعملونها في خطاباتهم حتى لا يحدث الصدام المعرفي مع المستمع، وتتوسع الفوارق الاجتماعية وبالتالي تنحرف أو تتعطل مشاريع التنمية، ونعتقد أن من أهم أسباب وجود هذه الفجوة بين مفهوم الديمقراطية من جهة، وشعار الديمقراطية من جهة أخرى، والتي شكلت خطين متوازيين بين القمة والقاعدة، هو أنه لم يسبق للممارسين من أحزاب وحركات وطنية ومجتمع مدني وحتى النظام السياسي تبين معنى هذا المفهوم والاشتغال عليه على نحو يساعد على إنباته وإحيائه واقعا، فواقع الحال جعل الفاعلين السياسيين يقتصرون على التأويل فالاستهلاك ثم الترويج .

إن البحث في هذه الإشكاليات يفتح دون شك عديد البوابات من الأسئلة المعرفية والواقعية التي تحتاج إلى نقاش عميق؛ فأي ديمقراطية نريد ممارستها في الألفية الثالثة داخل منطقة العولة ونظام السوق الواحد ؟ . إذ إن أكبر القرارات لن تصنعها البرلمانات والأحزاب، ولا الانتخابات ولا الاستفتاءات، بل ستصنعها سلطات جديدة تتحكم بمصير القرار السياسي، تتمثل في الشركات العملاقة والإمبراطوريات الاقتصادية والأسواق الإستراتيجية .. بمعنى أن

الناخب الفعلي سيكون السوق بدل المواطن، وهذا أصبح يتعدى الديمقراطية إلى ما بعدها، وهو ما يفرض على الأقل إعادة تحديد مفهوم الديمقراطية فكرا وممارسة لدى جميع المواطنين دون استثناء .

إن مفهوم الديمقراطية يدفعنا للتساؤل عن إمكانات الانتقال الديمقراطي الذي يشترط ثقافة سياسية جديدة، وصفقة للحكم بين مكونات المجتمع السياسي، وإلى تحويل المطلب الديمقراطي من مطلب فحبة إلى مشروع مجتمعي لكل فرد له حقوق وعليه واجبات .

إن الديمقراطية لا تحتاج إلى من يطالب بها ولا إلى من يتجاوزها، لأنها هي الحدث وتقترب من الواقع ومن الحقيقة، ولهذا فالعمل الديمقراطي يعلن عن نفسه، والكلام عن وجوده أو عدمه لا يقدم ولا يؤخر .

- 1-CLAUDINE LE LEUX: La Démocratie; Les Granges Théories, PARIS. Cerf, 1997, P 18.
2. - غريغ راسل : الدستورية أمريكا وما يتعداها // <http://usinfo.State.gov/>, 10/01/2010.
3. - أعظم رجالات أثينا في عصره، قدم هذا المقطع في خطبة ألقاها عام 431 ق.م .
4. - مصطفى الخشاب : النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة، مطبعة لجنة الببانة العربي، ط2، 1958، ص19.
5. - محمد هناد: الجزائر الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مطبعة الأهرام، السنة الخامسة، العدد 17، جانفي 2005، ص65 .
6. - المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، دار الشروق، 2000، ص483 .
7. - ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير في الوطن العربي، بيروت، م.د.و.ع، 1997، ص19 .
8. - للمزيد انظر : LEON BRADAT, Political Ideology, P62.
9. - عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار: الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط1، 1999، ص136 .
10. - المرجع نفسه . ص137 .
11. - ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص25 .
12. - لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الديمقراطية انظر: CLAUDINE LE LEUX: La Démocratie; Les Granges Théories, PARIS. Cerf, 1997.
13. - سعيد بنسعيد العلوي : الديمقراطية والتحويلات الاجتماعية في المغرب، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2000، ص116 .
14. - عبد الإله بلقزيز: العنف والديمقراطية، مطبعة النجاح الجديدة . الدار البيضاء . 1999، ص18 .